غداً المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات اللبنانية

هل يحدث تيار عون مفاجأة أخرى في الشمال؟!

■ تقرير/ قاسم الشاوش

تجرى يوم غد المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل الانتخابات النيابية اللبنانية، حيث سيجري التنافس على ٢٨ مقعداً بين التيارات الرئيسية وهي المقاعد التي من شأنها تحديد صورة المجلس النيابي الجديد الذي يضم ١٢٨ مقعداً..

ويبدو من أجواء التنافس الشديد بين التيارات أن معركة الانتخابات في الشمال ذات الأغلبية قد تحمل مفاجآت كبرى في النتائج بعد ثلاث جولات حدث فيها مفاجآت عديدة غير متوقعة خلطت الأوراق السياسية كما حدث في المرحلة الثالثة بالنسبة لتيار ميشال عون الذي أحدث واقعاً سياسياً جديداً على الساحة اللبنانية بفوز لائحته بنصف المقاعد المخصصة لدائرة جبل لبنان والبقاع ٢١ مقعداً من أصل ٥٨ مقعداً.

وتنقسم الدوائر في الشمال إلى دائرتين انتخابيتين تتمثل الدائرة الأولى بـ١١ مقعداً مقسمة على النحو التالي:

خمسة مقاعد للطائفة السنية وثلاثة مقاعد للموارنة ومقعدين للأرثوذكس ومقعد واحد لينحصر فيه التنافس بين لائحة الوحدة الوطنية الحريري القوات اللبنانية مع لائحة الإرادة الشعبية عون.

أما الدائرة الثانية التي تتمثل بـ١٧ مقعداً تتوزع هذه المقاعد على الشكل التالي:

ستة مقاعد للطائفة السنية، وستة مقاعد للموارنة، وأربعة للأرثوذكس ومقعد واحد علوي.

ويتضح أن المنافسة الانتخابية في الشمال تدور بين تحالفين رئيسيين الأول يمثله تيار الحريري مع لقاء قرنة شهوان والقوات اللبنانية وحركة اليسار الديمقراطي.

والثاني يضم كلاً من التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون ووزير الداخلية السابق سليمان فرنجيه ويدعم هذا التحالف أنصار رئيس الوزراء السابق عمر كرامي.

ويتوقع أن يحقق تيار ميشال عون في شمال لبنان كتلة موحدة قد تحدث تغيرات جدية في التوازنات السياسية قد تصل إلى مستوى المفاجأة، ويحتمل عودة كثير من الوجوه القديمة إلى المجلس النيابي.

ويشار إلى أن عدد النواب الذين تم انتخابهم حتى الآن بلغ "١٠٠ نائب" يتوزعون سياسياً بصورة إجمالية على الشكل التالي:

٢١ نائباً للتيار العوني وحلفائه، ٣٣ نائباً لحزب الله وحركة أمل الشيعيين، و٤٦ نائباً لتحالف جنبلاط مع أطراف لقاء قرنة شهوان المسيحي وسعد الحريري، فيما يبقى ٢٨ مقعداً سيتضح تشكيل مقاعدها وتقسيمها بين المتنافسين يوم غد في المرحلة الانتخابية الأخيرة التي ستحسم التوازن في المجلس النيابي والتوجه السياسي العام في لبنان.

وكانت المرحلة الأولى التي أجريت في بيروت في ٢٩ مايو الماضي، جاءت لصالح قائمة تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري التي انتزعت كافة المقاعد الـ١٩ رغم أن الإقبال كان ضئيلاً مقارنة بالانتخابات السابقة.

بينما المرحلة الثانية في الخامس من يونيو في جنوب لبنان شهدت إقبال الناخبين بنسبة ٨٥٪ حصد التحالف الشيعي فيها كافة المقاعد البالغ عددها ٢٣ مقعداً.

أما المرحلة الثالثة وقبل الأخيرة من الانتخابات التشريعية في لبنان التي جرت في ١٢ يونيو في جبل لبنان والبقاع، فقد شهدت تنافساً حاداً بين اللوائح لانتخاب ٥٨ نائباً وهم نصف أعضاء المجلس النيابي وجاءت هذه المرحلة بفوز ميشال عون وحلفائه بكتلة تضم ٢١ نائباً، من ٥٨ مقعداً منهم ١٥ في دائرتين مسيحيتين في جبل لبنان وستة مقاعد في الدائرة المسيحية لمحافظة البقاع.

في المقابل فاز جنبلاط بتحالف ضم ٢٧ نائباً ١٩ منهم في دائرتين مختلطتين لجبل لبنان و٨ نواب في باقي الدوائر.

وفاز تحالف حزب الله- أمل المتحالفان مع جنبلاط- الحريري بعلبك في البقاع بـ١٠ مقاعد واعتبرت الجولة الأكثر سخونة حتى الآن في الانتخابات النيابية اللبنانية منذ بدايتها في ٢٩ مايو الماضي.

وسيكون أمام البرلمان اللبناني الجديد مهام عدة أبرزها تقرير مستقبل المقاومة في الجنوب ونسج العلاقة مع سوريا وبحث صياغة قانون جديد للانتخابات يلغي مسألة التقاسم الطائفي و يوافق عليه كل الأطراف في لبنان، وكذلك النظر في بعض مطالب المعارضة ومنها المطالبين بإقالة الرئيس اميل لحود، إضافة إلى إيجاد حلول للضغوط الدولية بحل المشاكل الاقتصادية والمالية التي ازدادت بعد اغتيال الحريري وتنفيذ الإصلاحات التي تطالب بها البلدان الدائنة للبنان.

ويرى مراقبون سياسيون أن الأولوية السياسية بعد الانتخابات هي تأليف حكومة جديدة قادرة على مواجهة كل المعضلات التي تواجهها، فضلاً عن العلاقة مع سوريا والدول الأخرى وبشكل عام سيكون المجلس الجديد متنوعاً ويعكس المرحلة الجديدة التي شهدتها لبنان منذ اغتيال الحريري وربما تدخل عناصر جديدة تشعل الجدل حول عدد من القضايا الهامة في لبنان توارت خلف الستار خلال الفترة الماضية .

خطة إسرائيلية جديدة لبناء حاجز خرساني يجري حول غزة

الاتحاد الأوروبي يدعو لتجميد الاستيطان.. ووقف بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية

■ بروكسل/ القدس المحتلة/ وكالات

دعت القمة الأوروبية في بروكسل أمس إسرائيل إلى تجميد نشاطات الاستيطان التي تشكل عقبة على طريق السلام، كما دعت السلطة الفلسطينية إلى البرهنة على تصميمها التام على وقف العمليات المسلحة.

وأكدت الدول الـ٢٥ الأعضاء في الاتحاد في بيانها الختامي للقمة ضرورة تجميد نشاطات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، موضحة أن هذا التجميد يفترض وقفاً كاملاً لبناء مساكن وبنى تحتية جديدة مثل الطرق الالتفافية.

وأضافت: إن الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل إلى الالتزام بإزالة المستوطنات العشوائية، معتبرة أن سياسة الاستيطان تشكل عقبة على طريق السلام وتهدد بجعل أي حل يستند إلى تعايش دولتين مستحيلاً عملياً، كما جاء في بيان القمة أن الاتحاد الأوروبي يحيي الشجاعة السياسية التي يبرهن عليها القادة في الجانبين، في ما يتعلق بالانسحاب من غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية.

إلا أن الاتحاد الأوروبي ذكر بأنه لن يعترف بأي تعديل لحدود ١٩٦٧م غير تلك التي يتم التفاوض حولها بين الجانبين.

وأخيراً أكد القادة الأوروبيون أنهم ما زالوا قلقين من استمرار بناء حاجز الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها في مخالفة للبنود الواضحة للقانون الدولي.

من جهة أخرى أفادت وثيقة عسكرية إسرائيلية نشرت صحيفة يديعوت احرونوت مقاطع منها أمس أن الجيش الإسرائيلي سيبدأ في الرابع من سبتمبر إخلاء أربع مستوطنات معزولة في شمال الضفة الغربية.

وتتضمن الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة الأوامر الصادرة إلى وحدة إسرائيلية خاصة هي الفوج ١٠١ للمظليين المكلف الإشراف على إجلاء حوالي ٤٠٠ مستوطن يعيشون في تلك المستوطنات.

وتنص هذه الوثيقة على أن يقتصر السماح بدخول المستوطنات على سكانها فقط، اعتباراً من الأول من أغسطس لتجنب تدفق ناشطين متطرفين يريدون معارضة الانسحاب.

كما تنص على فرض قيود على دخول المستوطنات اعتباراً من الأحد المقبل، لكن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي نفى هذه المعلومة بالتحديد.

وقال في بيان أنه ليس لدينا نية في فرض حصار على المستوطنات لأن السلطة السياسية هي التي تتخذ هذا النوع من التدابير ولم تبلغنا بذلك.

ويأتي إخلاء المستوطنات الأربع المعزولة في إطار خطة الانسحاب من قطاع غزة ,التي من المتوقع أن يبدأ تنفيذها اعتباراً من منتصف أغسطس، وسينسحب الجيش الإسرائيلي بموجبها من القطاع بعد إجلاء حوالي ثمانية آلاف مستوطن يعيشون فيه.

ومن المقرر إخلاء مستوطنات الضفة الغربية بعد إخلاء المستوطنات اليهودية الواحدة والعشرين في قطاع غزة. وتقع المستوطنات الأربع في منطقة جنين، وبعد إخلائها، سيقوم الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار خارج هذه المنطقة محتفظاً لنفسه حق التدخل فيها عندما تدعو الحاجة.

من ناحية أخرى يمكن أن تسلم إسرائيل للسلطة الفلسطينية في سبتمبر السيطرة الأمنية على مدينة جنين بناء على اتفاق تم التوصل إليه بين الجانبين

وأفادت مصادر الفلسطيني والإسرائيلي.

وصرحت وزارة الداخلية الفلسطينية خلال أول لقاء عقدته في تل أبيب اللجنة الفلسطينية- الإسرائيلية المكلفة تنسيق عملية إخلاء المستوطنات المشمولة في خطة الانسحاب.

وكانت إسرائيل قررت مطلع مايو تجميد عملية نقل السيطرة الأمنية على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية التي تم الاتفاق عليها في قمة شرم الشيخ في الثامن من فبراير الماضي.

وقد نقلت إسرائيل السيطرة على أريحا للفلسطينيين في ١٦ مارس وعلى طولكرم في ٢١ مارس.

وقبل أن يقرر الإسرائيليون تجميد عملية نقل السلطة، كان الفلسطينيون يتوقعون أن يتم تسليمهم السيطرة على رام الله وبيت لحم وقلقيليا.

إلى ذلك وفي تطور مغاير لترتيبات الانسحابات المزمعة ذكرت مصادر أمنية أمس أن إسرائيل تعتزم بناء حاجز أمني تحت البحر على الحدود الساحلية مع قطاع غزة لمنع أية عمليات تسلل قد ينفذها فلسطينيون عبر البحر.

ويتوقع أن يمتد الحاجز لمسافة نحو كيلومتر واحد في مياه المتوسط، وسيكون ١٥٠ متراً من الحاجز من الإسمنت المسلح بحيث تكون أساساته تحت سطح البحر، أما باقي الحاجز وطوله حوالي ٨٠٠ متر فسيكون عبارة عن سياج من المعدن العائم.

وتقوم إسرائيل حالياً ببناء جدار فاصل في الضفة الغربية، وتقول إسرائيل أن الهدف منه منع هجمات الفلسطينيين، وقد أثار الجدار انتقادات دولية بسبب مروره في الأراضي الفلسطينية.

وكانت إسرائيل قد بنت جداراً أمنياً قبل حوالي عشر سنوات في قطاع غزة إلا أن ذلك الجدار لم يثر الكثير من الانتقادات لأن مساره يتبع الحدود المعترف بها دولياً مع إسرائيل.

قبيل جولتها في الشرق الأوسط

رايس تطالب دول المنطقة بترسيخ قواعد الديمقراطية

■ واشنطن/ ا ف ب

أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عشية أول جولة كبيرة لها في المنطقة، دعوة إلى دول الشرق الأوسط لإحلال الديمقراطية، وأعربت عن قلقها من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للصين.

حيث عقدت رايس مؤتمراً صحافياً لتمهد جولتها في الشرق الأوسط، التي تشمل الضفة الغربية وإسرائيل والأردن ومصر والسعودية، قبل أن تتوقف في بروكسل للمشاركة في مؤتمر حول العراق، وفي لندن لحضور مؤتمر مجموعة الثماني.

وأوضحت رايس في المؤتمر الصحافي أنها ستحمل خلال جولتها رابة الإصلاحات الديمقراطية التي رفعها الرئيس الأمريكي جورج بوش في تلك المنطقة المضطربة من العالم.

وأضافت: أمل في التحدث مع كافة الشعوب حول التغييرات التي تجتاح المنطقة وحول مسئولياتهم كاعضاء مهمين في العالم العربي لنشر التغيير في الشرق الأوسط.

وقالت رايس أنها ستلقي في مصر أكثر المحطات حساسية في جولتها الشرق أوسطية، خطاباً يتعلق بالسياسة، وكانت الوزيرة الأمريكية قد ألغت زيارة إلى مصر في مارس الماضي لأسباب من بينها اعتقال أحد زعماء المعارضة المصرية.

كما حثت رايس مصر الحليفة الرئيسية للولايات المتحدة، على تطبيق الإصلاحات السياسية بعد أن سمحت بإجراء أول انتخابات رئاسية يشارك فيها عدد من المرشحين.

وأعربت رايس عن أملها في أن تسمح مصر للمراقبين الدوليين بالإشراف على الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في سبتمبر ويشارك فيها للمرة الأولى أكثر من مرشح للرئاسة.

وجاءت دعوات رايس في أعقاب شكاوى من المعارضة في مصر والخارج بأن خطط مبارك لفتح باب الترشيح للانتخابات أمام أكثر من مرشح لا تزال تفرض قيوداً لا تسمح التنافس الفعلي في الانتخابات.

وصرحت رايس للصحافيين: إن الانتخابات الرئاسية التعددية خطوة مهمة في بلد لم يجر مثل هذه الانتخابات من قبل، وأضافت: إنها خطوة مهمة للحكومة المصرية لإدراك أن الكثيرين يراقبون ما يجري في تلك الانتخابات.

فيما دعت رايس المسئولين إلى السماح للمرشحين باستخدام وسائل الإعلام الحكومية.

وكان البرلمان المصري وافق الخميس الماضي على قانون انتخابي ينظم عملية الانتخابات، وذلك بعد أربعة أشهر من اقتراح مبارك تحت ضغوط داخلية ودولية، تعديلاً دستورياً يقضي بالسماح لأكثر من مرشح بالتنافس على الانتخابات الرئاسية.

وقالت رايس: إن الولايات المتحدة ستراقب كذلك الانتخابات التي جرت في إيران أمس الجمعة، إلا أنها كررت انتقادات بوش بأن تلك الانتخابات تقتصر على بعض المرشحين الذين اختارهم النظام الديني.

وفي إشارة إلى استبعاد مجلس صيانة الدستور المحافظ لأكثر من ألف مرشح بما فيهم كافة النساء، قالت رايس: لا أرى كيف يمكن لأحد أن يعتبر هذه الانتخابات شرعية.

ومن المقرر أن تزور رايس مناطق السلطة الفلسطينية، كما ستزور إسرائيل لبحث عملية السلام والخطط الإسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة وإخلاء بعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية هذا الصيف.

وقالت رايس في المؤتمر الصحافي أنها ستناقش مع الإسرائيليين بيعهم معدات وتكنولوجيا عسكرية إلى الصين رغم جولات من المناقشات الصعبة للغاية.

وأكدت رايس مجدداً على المخاوف المتزايدة في بلادها حول ازدياد القدرات العسكرية الصينية، وقالت: إن إسرائيل يجب أن تدرك مدى حساسية هذه المسألة خصوصاً بسبب التعاون الدفاعي الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة.

إلا أنها لم تشر إلى أي دليل على تقدم في الجهود لمنع صفقات بيع الأسلحة الإسرائيلية للصين، التي دفعت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون إلى فرض قيود على اتصالاتها مع إسرائيل.

كما ستتوقف رايس في بروكسل الأربعاء المقبل للمشاركة في المؤتمر الدولي الذي ترعاه الولايات المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي لدعم الجهود لإحلال الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق.

وأضافت: إن المؤتمر هو للحديث عن الدعم السياسي للعراق ومستقبل العراق، بينما تأمل رايس في حشد التأييد من جديد للسياسة الأمريكية في العراق في وجه التمرد العراقي العنيف والتوتر بين مختلف اطياف الشعب العراقي، والتأخر في تدريب قوات الأمن العراقية وانخفاض دعم الأمريكيين للحرب في العراق.

وقالت رايس: يجب أن نتحلى بالصبر، ويجب أن نفهم أن ذلك لا يمكن أن يكون مشروعاً أمريكياً أو مشروعاً للتحالف لفترة طويلة، يجب أن يكون مشروعاً عراقياً.

كويزومي ينصح العراق بتطبيق النموذج الياباني في التعامل مع أمريكا

■ طوكيو/ ا ف ب

دعا رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي أمس العراق إلى وضع إطار قانوني للديمقراطية، مقترحاً أن يطبق مثال المصالحة بين اليابان والعدو الأمريكي غداة الحرب العالمية الثانية.

وصرح كويزومي إثر لقاءه مع رئيس البرلمان العراقي حاجم الحسني الذي يزور اليابان: إن الولايات المتحدة كانت في الماضي عدونا ونحن اليوم حلفاء مقربين.

وأضاف رئيس الوزراء الياباني: آمل أن يقضي العراق على الإرهاب ويبني أمة يسودها الاستقرار والديمقراطية استناداً إلى هذه العقلية.

حيث التقى الحسني كويزومي في أول زيارة له إلى الخارج بعد انتخابات ٣٠ يناير الماضي وذلك بمناسبة مؤتمر مخصص لموضوع الدستور العراقي.

وينعقد هذا المؤتمر الذي تموله اليابان في جلسات مغلقة حتى الأربعاء بمشاركة خبراء من بلدان آسيوية مسلمة.

ويخصص قسم من المؤتمر لمناقشة تجربة اليابان في وضع دستورها بعد هزيمتها في ١٩٤٥م والاحتلال الأمريكي الذي استمر حتى ١٩٥٢م.

وقد دفعت الولايات المتحدة اليابان غداة الحرب العالمية إلى اعتماد دستور مسالم.

أما اليوم فتشير استطلاعات الرأي إلى أن السلطة وغالبية اليابانيين يؤيدون مراجعة هذا الدستور.

وصرح الحسني للصحافيين إثر لقائه كويزومي: إنه على العراق أن يستفيد من التجربة اليابانية في إعادة الإعمار بعد الحرب، وأضاف: إن اليابان تؤدي دوراً أساسياً في دعم العراق، وتهدف زيارتي إلى التعبير عن مدى امتناننا لهذه المساعدة.

كما ذكرت صحيفة نيهون كيزاي شيمبون نيكاي أن الحكومة اليابانية ستمنح العراق قرضاً بقيمة ٤٠٠ مليار ين "ثلاثة مليارات دولار" في العام ٢٠٠٦م سيكون الأول الذي تقدمه طوكيو إلى بغداد منذ ١٩٨٥م.

كما قدمت طوكيو لبغداد هبات بقيمة ١٥٠ مليار ين "١٠١ مليار يورو"، وحالياً تنتشر قوات يابانية قوامها ٦٠٠ جندي في السماوة جنوب العراق حيث تساهم في عملية إعادة الإعمار، وهي المرة الأولى التي ترسل اليابان جنوداً لها إلى ساحة حرب منذ ١٩٤٥م.